المحور الثاني : نشاة الدولة و تطورها التاريخي

النظريات الماركسية للدولة:

ينبغي أن يكون واضحًا تمامًا أن القول بأن الدولة تمثل الطبقة المهيمنة هو تبسيط للأمور. في الواقع، من غير المرجح أن تكون طبقة مهيمنة واحدة فقط ممثلة في النخبة السياسية التي تدير الدولة. غالبًا ما توجد تحالفات سياسية، وروابط بين الطبقات وفئاتها. لا تقتصر المشاركة في هذه الروابط على الطبقات المهيمنة فحسب، بل تشمل أيضًا فئات من الطبقات الخاضعة. وهكذا، تشكل هذه الروابط ما أسماه غرامشي "الكتل التاريخية الاثنتي عشرة"، لتحديد النظام المعقد الذي يمسك بزمام سلطة الدولة في كل حقبة تاريخية. إن العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والدولة في كل لحظة تاريخية، وفي كل دولة قومية، بالغة التعقيد. عادةً ما تكون الدولة ساحةً للصراع الاجتماعي. ومع تقدم الديمقراطية، تُجبر الطبقات المهيمنة على تقديم تنازلات للطبقات الخاضعة، وتتحول الدولة إلى جهة مانحة للمنافع الاجتماعية، مما يخفف من حدة علاقة الهيمنة ويعززها في الوقت نفسه.

كان النقاش بين الماركسيين والماركسيين الجدد حول نظرية الدولة وحول العلاقات بين الدولة والطبقات الاجتماعية محتدمًا. فقدت النظرة الأداتية القديمة للدولة، التي لا يزال ماركسيون مثل رالف ميليباند (1965) يتبنونها، نفوذها في السبعينيات لصالح النظرية الألمانية المشتقة من منطق رأس المال في نظرية الدولة.

وللنهج الطبقي السياسي الذي تبناه بولانتزاس (1968، 1974، 1978)، والذي اتبعه أيضًا بشكل غير مباشر جيمس أوكونور (1973)، وإسبينغ-أندرسون، وفريدلان، ورايت (1976)، وإريك أولين رايت (1978)، ويواكين هيرش (1973). تنطلق كلتا المجموعتين مما يسميه بولانتزاس "الاستقلال النسبي" للدولة، وترفضان بطبيعة الحال النظرية الليبرالية للدولة كفاعل سياسي محايد.

يستمد منطق نظرية رأس المال مفهومه للدولة من "منطق رأس المال". يُنظر إلى الدولة على أنها مؤسسة خاصة غير خاضعة لقيود رأس المال، وشكل غير رأسمالي للتنظيم الاجتماعي لأنها لا تُنتج فائض قيمة، ومنظمة ينبغي أن توفر الشروط العامة - البنية التحتية والقوانين - اللازمة للرأسمالية. ينتقد ممثلوها النظرية الكينزية الاشتراكية الديمقراطية للدولة، والتي بموجبها يكون للدولة وظيفة إعادة توزيع. لا تستطيع الدولة القيام بهذه الوظيفة لأن أهم شيء هو معدل العائد على رأس المال المستثمر بدلاً من الطلب الفعلي. لا يمكن تفسير تنظيم الدولة

الذي يهدف إلى الحد من استغلال العمال من منظور المصالح المباشرة لرأس المال، بل يمكن فهمه من منظورالمصالح الجماعية لرأس المال. على المدى البعيد، من الضروري لرأس المال حماية القوى العاملة وتنميتها من خلال عمل الدولة. ومع ذلك، فإن الدولة، على الرغم من كونها منفصلة عن رأس المال، ليست جهازًا منظمًا بل وظيفة من وظائف رأس المال: إذ تُرسّخ الدولة العلاقات القانونية والتنظيم السياسي الأساسي للمجتمع الذي يضمن الملكية الخاصة واستمرار عمل النظام الرأسمالي.

كما يؤكد ألتفاتر وزملاؤه (1977)، فإن حدود تدخل الدولة واضحة تمامًا. فالنفقات الحكومية الموجهة نحو تحسين الظروف العامة للإنتاج تمثل، من جهة، شرطًا أساسيًا لتراكم رأس المال، ولكنها، من جهة أخرى، تقلل من الأموال المتاحة لتراكم رأس المال الخاص. وبالتالي، ثمة تناقض جوهري في الدولة الرأسمالية. فوظيفتها الأساسية هي ضمان عملية التراكم، ولكنها تستخدم، لتحقيق ذلك، موارد كان من الممكن أن يستحوذ عليها القطاع الخاص مباشرةً. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الدولة مُفترض بها أيضًا تعزيز الرفاه، لأداء وظيفتها في "إضفاء الشرعية" (أوكونور1973)، فإن هذا التناقض يتفاقم. عند هذه النقطة، يكون النهج الطبقي السياسي الأرثوذكسي الجديد ونهج بولانتزاس، الذي توسط فيه كلاوس أوف (1973، 1980)، متقاربين جدًا.

بينما تتمتع "منطق رأس المال" أو النظرية الأرثوذكسية الجديدة بأساس اقتصادي متين، فإن منهج بولانتزاس يقوم على استقلالية المجال السياسي عن المجال الاقتصادي، وعلى الدور الحاسم للصراع الطبقي. وهو ينظر إلى الدولة على أنها "تكثيف" أو "تعبير" عن قوى الطبقات. وتُمثَّل الطبقات وفئاتها في الدولة وفقًا لقوى مختلفة. ويقول بولانتزاس، متأثرًا بغرامشي، إنها تميل إلى تشكيل كتلة قوة تاريخية ذات هيمنة سياسية وأيديولوجية. وعلى المنوال نفسه الذي تبناه ألتفاتر لاحقًا، يعود إلى ماركس ليقول إن الدولة عامل في إعادة إنتاج الظروف العامة للإنتاج. علاوة على ذلك، ولأن المجال السياسي يتمتع باستقلالية نسبية، فإن الدولة توفر التماسك في التكوين الاجتماعي الرأسمالي.

في أعماله السابقة، أصرّ بولانتزاس على أن الدولة ليست "شيئًا" جامدًا، بل هي علاقة ،وتكثيف لعلاقات متناقضة بين الطبقات والبرجوازية، باعتبارها الطبقة المهيمنة، هي المستفيدة الأساسية، لكن الطبقات الأخرى قادرة أيضًا على التأثير في سياسة الدولة. كاد بولانتزاس أن يكتشف ظهور طبقة جديدة، لكنه وقع في النهاية في تناقض عندما طرح اقتراحه بشأن "برجوازية صغيرة جديدة" (1974). أما فيما يتعلق بمفهوم الدولة، فقد كاد أن يُقرّ بطابعها الجهازي (1978)، لكنه لم يتمكن في النهاية من توضيح موقفه من هذا الموضوع.

كما تؤكد مراجعهما هيو موسلي (1982) وليس جونستون (1986)، فإن إسهامات كل من المنظرين الأرثوذكس الجدد و بولانتزاس ذات طابع وظيفي. فالدولة هي وظيفة لرأس المال وللرأسماليين. ومع ذلك، يرى كلاهما استقلالية معينة للدولة في علاقتها برأس المال.